

تشاؤم في العراق لولا برهم والكاظمي



الحال مجزرة في حق الأسرة المالكة وشخصيات وطنية بارزة مثل نوري السعيد. لم ير العراق يوما أبيض بعد ذلك الانقلاب الدموي... الذي تلتته انقلابات أخرى. لم يعد سراً أن رهان أشخاص مثل صالح والكاظمي على الجيش العراقي رهان في محله. لكن من يصنع الفارق هو المجتمع العراقي. هل حصل التغيير الكبير في داخل المجتمع نعم أم لا؟ لا جواب حاسماً عن هذا السؤال قبل انتخابات حزيران - يونيو المقبل وذلك لمعرفة هل سيتغير شيء في العراق في وقت ليست مظاهر القوة الإيرانية سوى مظاهر ضعف أكثر من أي شيء آخر.

وقد يفشل في ذلك. لكن مجرد نجاحه في إجراء الانتخابات في موعدها إنجاز بحد ذاته، خصوصاً إذا أدت الانتخابات إلى بروز قوى عراقية جديدة تؤمن بأن لا عودة إلى مرحلة ما بعد 2003 بعد دفن مرحلة حكم صدام حسين. الأكيد أن لا بد من الوقت الحاضر عن الجيش العراقي ذي التاريخ الطويل الذي ليس ناصعاً في المئة. لم يعد تاريخ الجيش ناصعاً، خصوصاً عندما تسلل إليه الناصريون (نسبة إلى جمال عبدالناصر) والبعثيون والشيعيون، ونفذ ضباط متورثون الانقلاب العسكري في 14 تموز - يوليو 1958، وهو انقلاب كان في واقع

لم يأت فيه على ذكر عبارة "الحشد الشعبي" الذي حاول الاحتفال على طريقته بذكرى مرور سنة على تصفية الأميركيين لقاسم سليمان "قائد فيلق القدس" الإيراني وأبو مهدي المهندس نائب قائد "الحشد الشعبي" بأن عمل كل ما في استطاعته لتأكيد أن العراق أرض إيرانية، تماماً كما فعل وما زال يفعل "حزب الله" في لبنان. من الواضح أن العراق أمام أشهر مصيرية، سيتوقف الكثير على نتائج الانتخابات التي تحدّد موعدها في السادس من حزيران - يونيو المقبل. كيف سيخرج الكاظمي من هذه الانتخابات؟ قد ينجح الكاظمي في البقاء حياً سياسياً بعد الانتخابات

في ذلك. لن تقوم للعراق قيامة في حال نقل تجربة مدفرة إليه، خصوصاً أن ليس لدى إيران ما تصدّره سوى الفضل، إضافة بالطبع إلى الغرائز المذهبية التي هي جزء لا يتجزأ من مشروعها التوسعي على الصعيد الإقليمي. هذا ما تدل عليه سياستها المتبعة ليس في العراق فحسب، بل في سوريا ولبنان واليمن أيضاً. ماذا فعلت إيران في سوريا ولبنان واليمن وما الذي حاولت عمله في البحرين وبلدان عربية أخرى غير تدمير المجتمعات العربية وتفكيكها عن طريق ميليشيات مذهبية تابعة لها؟

من هذا المنطلق، يرتدي الخطاب الذي القاه الكاظمي في مناسبة عيد الجيش العراقي أهمية خاصة. ففي ضوء حال التخبط التي يعيشها العراق، وهي حال ظهرت بوضوح من خلال سعي إيران إلى فرض "الحشد الشعبي" بديلاً من الجيش الوطني، قال الكاظمي في ذكرى مرور مئة سنة على تأسيس الجيش العراقي "نجدد اليوم عهدنا إلى الشعب العراقي، بأننا لن نسمح باختطاف القرار الوطني العراقي من أية جهة كانت، ولن نخضع للمزايدات السياسية والانتخابية وأن قرارنا تنطلق من مسؤوليتنا الوطنية. إن صون سيادة العراق وأمنه وسلامة دولته هو قرار عراقي بامتياز، تفرضه ضرورات العراق ومصالحه أولاً وأخيراً". يضيف "العراق لن يكون ملعباً للصراعات الإقليمية أو الدولية بعد اليوم، ولن يسمح بأن تستخدم أراضيه لتصفية حسابات بين الدول. نقول: جيش العراق على أهبة الاستعداد للقيام بواجبه لوضع كل هذه الاستحقاقات حيز التنفيذ. واجهنا حملات الاتهام والتشكيك ومحاولات كسر إرادتنا باستعادة هيبة الدولة بصبر الشجعان لا بوضوء المزايدين والانهزاميين". هذا جزء مما ورد على لسان رئيس الوزراء العراقي في خطابه الذي

العشوائية التي ميّزت مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي في ربيع سنة 2003، وهي تصرفات لا يزال جانب منها مستمرا إلى الآن. بينما ميّز تلك المرحلة الممتدة منذ 2003، ترسيخ الروح المذهبية بديلاً من الروح الوطنية العراقية وقيام "الحشد الشعبي" في مرحلة ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي الذي لم تكن إيران بعيدة عنه.

الكاظمي قد ينجح في البقاء حياً سياسياً بعد الانتخابات وقد يفشل، لكن مجرد نجاحه في إجراء الانتخابات في موعدها إنجاز بحد ذاته، خصوصاً إذا أدت الانتخابات إلى بروز قوى عراقية جديدة

كان لافتاً في الكلمات التي القاهما برهم صالح في الفترة الأخيرة تشديده على مصلحة العراق أولاً وعلى ضرورة أن لا يكون في البلد سلاح غير السلاح الشرعي. معنى ذلك الرضا التام لميليشيات موازية تعمل لمصلحة إيران تحت لافتة "الحشد الشعبي". لا يدعو ذلك سوى إلى الشعور بأن هناك وعياً، على أعلى مستوى من شخص غير معاد لإيران، لأهمية التخلص من السلاح المذهبي الذي يخدّم "الجمهورية الإسلامية" ومرابها تحت لافتة "الحشد الشعبي". هذا السلاح لا يصيب سوى في خدمة نقل التجربة الإيرانية الفاشلة إلى العراق على أن يكون "الحشد الشعبي" مثل "الحرس الثوري" في إيران، أي المهيمن فعلاً على القرار العراقي وعلى كل مؤسسات الدولة. لا مصلحة عراقية



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يدعو ما يدور في العراق هذه الأيام إلى التشاؤم لولا وجود شخصيات في مواقع مهمة أبرزها رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء تعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتأكيد أن العراق لن يكون لقمة سائغة للذين يسعون إلى تحويله مجرد تابع. الشخصيات اللتان تعملان من أجل تأكيد الهوية العراقية بعيداً عن الشعارات الفارغة وفي ظل توازن إقليمي ودولي تدركان أهميته ونفاصله هما رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

ما يجمع بينهما، إضافة إلى تمتعهما بالروح الوطنية العراقية، غياب العداء لإيران بل رغبة في إقامة علاقة معقولة معها. علاقة من اللذ للذ وليس علاقة السيد بالسيد التي تلمح إليها طهران. من الواضح أن لدى إيران ثارا على العراق بسبب الحرب التي خاضها معها واستمرت ثمانية سنوات بين 1980 و1988 وانتهت بشبه انتصار عراقي بفضل جيش استطاع الصمود أمام موجات بشرية كانت في واقع الحال تعبيرا عن رغبة أية الله الخميني مؤسس "الجمهورية الإسلامية" في تصدير ثورته إلى العراق. الأهم من ذلك كله، أخذ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقيين علماً بأن هناك تغييراً كبيراً على الصعيد الشعبي في العراق، بما في ذلك في أوساط الشيعة العرب، لمصلحة استعادة العراق للشخصية الخاصة به في المنطقة. هناك رغبة شعبية عراقية في حصول ذلك بعيداً عن المعامرات التي ميّزت السنوات التي كان فيها صدام حسين رئيساً بين 1979 و2003 وبعيداً عن التصرفات

فصل جديد من التخبط الدولي في ليبيا



أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

استفادت من استمرار السبولة، وزادت من تمركزها في مفاصل مهمة بالدولة الليبية. وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تقوم بدور حسب لأمينها العام وبعثة الدعم السياسي في ليبيا تحت قيادة رئيسيتها بالإنابة ستيفاني وليامز، من الضروري تحديد الجهات المعرّقة للحل بلا مواربة، ودواعي استنزاف الوقت في مناقشات معروف سلفاً أنها غير منتجة، إلا إذا كانت مطلوبة في حد ذاتها للتغطية على إخفاقات متتالية. تبدو الأوضاع هادئة الآن، لكن أخشى أن يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة، التي يمكن أن تسبق هبوط المراقبين الدوليين للتموضع في أماكنهم داخل سرت أو غيرها، فهذه المهمة التي لم يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بشأنها قد تصبح وسيلة للخلاف أكثر من الاتفاق، حيث يحيط بها بعض الغموض حول دورها والمهام المنوط القيام بها، والجهة أو الجهات المسؤولة عن معاقبة فورية لمن يخرق وقف إطلاق النار.

من المؤكد أن المنظمة الدولية تعلم أن أحد أسباب إطالة عمر الأزمة يكمن في التباين الكبير في حسابات قوى إقليمية ودولية معنية بها، وتضارب المصالح بينها، ورغبة البعض في السيطرة والاستحواذ على جزء معتبر من الثروة الليبية، فضلاً عن صراع واسع حول طبيعة الدور الذي تقوم به قوى محلية في رسم مستقبل البلاد. رغم كل الضجيج الذي يبديه المجتمع الدولي حيال ليبيا، غير أنه بصر على عدم المضي قدماً في الاتجاه الصحيح، وأخشى أن يتحول فريق المراقبة إلى فخ يدخل الأزمة في تعقيدات من نوع آخر، ويُلهي المواطنين عن الداء الحقيقي، الميليشيات والكتائب المسلحة وفلول المرتزقة، وكثرة التدخلات الخارجية ممثلة في تركيا تحديداً. لتجنب الدخول في فصل أشد غموضاً، يجب الشروع بالنوازي في تحريك المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وزيادة وتيرة الشفافية والصدق والصراحة التي يتم العمل بها داخل كل مسار، قبل أن يصبح الخلل عصياً على التصويب.

الدول سوف تكون لها أغلبية، وصولاً إلى الدخول في تفاصيل اجتماعات الخبراء والمراقبين، ودور جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في اختيارهم، وهل هو طريق في ظاهره رحمة وفي باطنه المزيد من العذاب، بحكم التشابكات الإقليمية المعروفة في الأزمة الليبية؟

تقود السرديات السياسية المتعددة إلى منح الفقاء فرصة لانتقاط الأنفاس، حيث يستغرق تشكيل فريق المراقبة وقتاً ربما ينتج وضعاً مختلفاً، ويمكن كل طرف من ترتيب أوراقه، ويتواصل الدوران في الحلقة المفرغة التي لم يبدل كثير من جهود لتغادرها ليبيا، ووجدوا فيها وضعاً لا يحقق مكاسب لأصحابه لكن يجنبهم تكبد خسائر. إذا أرادت القوى الكبرى التعبير عن حرصها على تسوية الأزمة، عليها أن تضبط دفة بعض الأمور التي تمثل مدخلاً رئيسياً للحل، فقبل تعيين المراقبين والدخول في جدل عقيم حول هوياتهم، عليها أن تتخذ موقفاً صارماً من تدفق الأسلحة والمرتزقة على ليبيا حتى الآن، ومنع تركيا من استغلال الموقف المترهل وتشديد قواعد، حيث

نشط طرح فريق المراقبة، مع تزايد حدة التلويح بالنصعيد بين الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة لحكومة الوفاق مؤخرًا، ما يوحي بأن المجتمع الدولي مهوم بالحفاظ على حد أدنى من الهدوء في ليبيا، ولا يريد اندلاع اشتباكات ساخنة تفرض خيارات حرجة لقوى رئيسية منخرطة في الأزمة.

في كل المحطات التي سعت نحو حل الأزمة الليبية لم تنتج أي منها صيغة مناسبة وعندما بدت التسوية قريبة مع انعقاد ملتقى تونس دخلت عوامل تشويش متعمدة جعلته يواجه مصيراً غامضاً

يضمن الطرح أيضاً تهينة الأجواء لمساحة من الجدل حول نوعية وخبرة أفراد قوة المراقبة، ومن أي جهة، وأي

مقترح سياسي أو تطور عسكري تتفجر نقاشات، قوى مع وأخرى ضد، ولم يتوافر ولن يتوافر إجماع وطني حول مقترح ناجز، طالما التباين بين القوى المؤثرة ما زال مستمرا، والتدخلات الخارجية تتواصل، ولا توجد إرادة دولية تتولى تفكيك العقد السياسية والعسكرية.

في كل المحطات الإقليمية والدولية التي سعت نحو حل الأزمة الليبية، لم تنتج أي منها صيغة مناسبة، قابلة للتنفيذ، وعندما بدت التسوية قريبة مع انعقاد ملتقى تونس مباشرة في أوائل نوفمبر الماضي، دخلت عليه عوامل تشويش لاحقاً متعمدة، جعلته يواجه مصيراً غامضاً يشبه المبادرات والمليقيات السابقة.

قد يكون حديث فريق المراقبة الدولية التفافاً على مطلب سابق تبنته الولايات المتحدة وحاولت البعثة الأممية ترويجه بشأن تثبيت قوة عسكرية لمراقبة وقف إطلاق النار في سرت والجفرة، وقد يكون تعبيراً عن حاجة إلى ضمان منع انهيار وقف إطلاق النار، وفي الحالتين لا يغوص في الجزء الغامض منها، والمتعلق بوجود ميليشيات متصارعة.



محمد أبو الفتح
كاتب مصري

تحرص الكثير من القوى المعنية بالأزمة الليبية على استمرار العملية السياسية، ومنع انهيارها تماماً، أو وقفها عن الحركة الدؤوبة، وفي أوج التعثر الذي يلازمها منذ تفجرها هناك من يقدمون حبل إنقاذ كي لا تصل إلى طريق مسدود، يجبر بعض القوى على مواجهة الحقيقة عارية، ويدفع إلى تبني مواقف أكثر تحديداً ووضوحاً.

ظهر خلال الأيام الماضية شكل جديد، أو حلقة من حلقات الشد والجذب السياسي، ربما تمنح قوى رئيسية فرصة لانتقاط الأنفاس تبقى العملية السياسية على قيد الحياة، لأن إعلان وفاتها رسمياً يضع كل طرف أمام مسؤوليته الأخلاقية، فبعد أن اصطدمت الحوارات الممتدة في تونس والمغرب ومصر وجنيف وباريس وروما وبرلين بممانعات من جهات مختلفة، جرى اللجوء إلى سلاح فريق المراقبة الدولية. أوصى أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة قبل أيام، بنشر مراقبين غير مسلحين وغير نظاميين، يعملون جنباً إلى جنب مع فرق مشتركة من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وحكومة الوفاق بقيادة فايز السراج، في منطقة سرت، لمراقبة وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه اللجنة العسكرية المشتركة (5 + 5) في جنيف أكتوبر الماضي، دون أن يقدم الرجل تفاصيل دقيقة حول آلية المراقبة. احتل حديث المراقبين مساحة

من النقاش الدائر حول الأزمة، فمع أن الاقتراح خاص بخبراء مدنيين وعسكريين سابقين، وغالبية من دول عربية وأفريقية، غير أن النقاش قاد البعض وانحرف بهم للحديث عن قوة دولية مسلحة لحفظ السلام ووقف إطلاق النار، وهناك فرق شاسع بين الجانبين، فالأولى مهمتها المراقبة وترفع تقريرها للمنظمة الأممية دون تدخل مسلح، بينما الثانية مخولة به عند اللزوم. ألهمت الفكرة حوارات الليبيين، وزادتهم انقساماً كالعادة، فمع كل